الطبقة الوسطى المصرية بين الازدهار والانحسار
تحليل سوسيوتاريخى

إعداد

عبير عبد الرازق محمد عبد الرحيم عمرو

معيدة بقسم الاجتماع – كلية البنات – جامعة عين شمس

تحت إشراف

أ.د /اعتماد محمد علام

أستـــاذ علـم الاجتمـــاع

كلية البنات – جامعة عين شمس

د. / أحمـد على بيلـى

أستاذ علم الاجتماع المساعد

كلية البنات – جامعة عين شمس

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى محاولة استجلاء وفهم التركيب البنائى للطبقة الوسطى فى ضوء التغيرات التى مرت بها من منتصف الخمسينيات وحتى الآن والعوامل التى أدت إلى تلك التغيرات - سواء كانت تلك العوامل داخلية أو خارجية، وذلك من خلال التتبع التاريخى للطبقة الوسطى عبر المراحل التاريخية المختلفة، وقد أسفرت نتائج الورقة البحثية عن: أن مرحلة ازدهار الطبقة الوسطى تمثلت فى: عهد جمال عبد الناصر، وذلك نظرًا للسياسات التى اتبعها، أما المراحل التى حدث فيها انحسار لدور وفاعلية الطبقة الوسطى ترجع إلى منتصف السبعينات نظرًا لعدة عوامل بنائية وتاريخية والتى تتمثل فى الانفتاح الاقتصادى، ثم سياسات التكيف الهيكلى. إلى أن نشطت الطبقة الوسطى مرة أخرى مع عملية الحراك السياسى الذى ظهر مع انتفاضة فلسطين وحرب العراق إلى أن جاءت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، ثم ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣م، فكانا خير دليل على أن الطبقة الوسطى المصرية مازالت دينامو الحياة السياسية، وهى المنوط بها دعم حركة المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية.

تمهيد:

تعد الطبقة الوسطى عماد التطور والتحديث فى المجتمع العربى، فهى الطبقة التى تولت قيادة التطور الاجتماعى والاقتصادى والثقافى فى مختلف المجتمعات العربية، وكان لها دورًا أساسيًا فى الحركات والتحركات التى استهدفت تحقيق الاستقلال. فالطبقة الوسطى فى مصر كانت إلى حد كبير هى القوة الدافعة لحركة التاريخ، لكونها صانعة الكثير من أحداثه، وخرجت من صفوفها الحركة الوطنية التى قامت بثورة ١٩١٩م ثم ثورة ١٩٥٢م (على ليلة، ٢٠١٦: ٩٦-٩٧)، ولقد أكد "أرسطو" منذ قديم الزمان على أهمية الطبقة الوسطى؛ حيث قال أنها أفضل طبقات المجتمع (السيد الحسينى، ١٩٨٠: ١٧). فأدوارها موجهة أساسًا إلى إعداد رأس المال البشرى وتشكيل وعيه، ودعم حركته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فهى الطبقة المتعلمة المستنيرة ووقود المجتمع لتشغيله. فكلما زادت نسبة هذه الطبقة فى المجتمع كلما زاد استقراره وزادت رفاهيته، ومن ثم كان من حق البعض أن وسمها بأنها "رمانة الميزان" داخل المجتمع (عبد الباسط عبد المعطى، ٢٠٠٦: ١٥-١٦).

وتشكلت الطبقة الوسطى عبر تطور استغرق أكثر من نصف القرن، فقد بدأت بذورها الجنينية على أثر السياسات التحديثية التى اتبعها محمد على لإنشاء الدولة الحديثة (محمد اليمنى، ٢٠٠٥، ٧٦)، وبدأت معالم هذه الطبقة تظهر بشكل واضح مع بدايات القرن العشرين، وانعكس تبلور تلك المعالم فى مشاركتها فى حركة الحداثة ونشأة الأحزاب وتأسيس الجامعة. وقد أطلق على المجتمع المصرى مجتمع الطبقة الوسطى بعد ثورة ١٩٥٢م، وذلك نظرًا للسياسات الاجتماعية الداعمة لتلك الطبقة فى العهد الناصرى والتى تمثلت فى: الإصلاح الزراعى، ومجانية التعليم، وتعيين الخريجين، والرعاية الصحية والتأمينات (سهير عبد المجيد، ٢٠١٢: ٤٢٢). ثم ما لبثت أن بدأت سياسات الانفتاح الاقتصادى وما تبعها من سياسات التكيف الهيكلى، وخصخصة القطاع العام، وتغلغل النفوذ الأجنبى، وبروز العولمة وهيمنتها، فأثرت على الطبقة الوسطى حيث بدأت تفقد أهميتها فى قيادة الدور الاجتماعى والسياسى داخل المجتمع (أحمد زايد وآخرون، ٢٠٠٦: ١١-١٢).

وتشكل الطبقة الوسطى من حيث الحجم غالبية السكان، إذ يقدر حجمها النسبى بنحو ٧٩% من اجمالى عدد السكان (على عبد القادر على، ٢٠١١: ٩)، فإنها تتأثر بأحوال المجتمع، ففى المرحلة التى كان يسعى فيها المجتمعإلى الحصول على الاستقلال وجدنا أن أبناء هذه الطبقة هم دائمًا حملة النضال والمقاومة، كما حدث فى الفترة السابقة لعام ١٩٥٢، وبعد الاستقلال وخاصة فى فترات التنمية والتحديث كانت الطبقة الوسطى هى التى تحملت أعباء بناء التحديث

فى المجتمع، بينما فى المرحلة التى حدث فيها تدهورًا لعملية التحديث وتطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى كانت الطبقة الوسطى هى أكثر الطبقات الاجتماعية خسارةً وتأثرًا (على ليلة، ٢٠١٦: ٩٧).

مما جعل الكثير من الباحثين والعلماء يتساءلون حول وجود الطبقة الوسطى المصرية والظروف التى تعتريها، والذى جعل "رمزى زكى" يقول فى نهاية التسعينيات "وداعًا للطبقة الوسطى". ولقد اتضح للباحثة من خلال استقراء الدراسات السابقة المتاحة حول دراسة التحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فى المجتمع المصرى ومدى تأثيرهذه التحولات على بنية الطبقة الوسطىوتتمثل أهداف تلك الدراسات فى:

١- الكشف عن تأثير التحولات المجتمعية التى شهدها المجتمع المصرى على بنية الطبقة الوسطى.

٢- معرفة آليات تكيف الطبقة الوسطى الحضرية مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى المجتمع المصرى.

٣- الكشف عن اتجاهات التغير فى تكوين وحجم المواقع الوسطى الحضرية وأدوارها وفاعليتها فى المجتمع المصرى خلال الربع الأخير من القرن العشرين.

ومن الدراسات المهمة فى هذا النطاق؛ دراسة كلا من: "وفاء أبو الوفا حسن (٢٠١٠)"، و"أحمد حسين حسن (٢٠٠٩)"، و "مؤمن كمال الشافعى (١٩٩٦)" و "محمد عبد الحميد محمود (١٩٩٦)".وكان من نتائج تلك الدراسات:

١- التأكيد على مجموعة من التحولات الجذرية فى السياسات والبرامج مثل شكل الانفتاح الاقتصادى ثم بعد ذلك ما عرف بسياسات التكيف الهيكلى.

٢- تأثير التحولات الاقتصادية والاجتماعية بالسلب على أفراد الطبقة الوسطى، ومع تراجع دور الدولة فى الميدان الاقتصادى والاجتماعى أدت التحولات المجتمعية إلى تدهور الأوضاع الطبقية للعديد من الفئات التى تشكل بنية الطبقة الوسطى.

٣- أن اتساع وتحسين الوضع الطبقى للطبقة الوسطى المصرية أو انحسارها يرتبط بحضور الدولة.

وقد أوصت بعض الدراسات – ومنها دراسة وفاء أبو الوفا حسن (٢٠٠٠) - أن تكف الدولة يدها عن قهر الطبقة الوسطى، واتاحة مساحة من الحرية لتفعيل مشاركة أفراد المجتمع بصفة عامة والطبقة الوسطى بصفة خاصة، وذلك لعدم حدوث نتائج سلبية وحركات احتجاجية.

ويتضح من نتائج الدراسات السابقة التى تتناول دراسة الطبقة الوسطى سواء من ناحية التطرق إلى معرفة التغيرات التى مر بها المجتمع المصرى خلال فترة معينة، أو من ناحية رصد آليات تكيف الطبقة الوسطى مع هذه التحولات، فى أن كل منها لا يتضمن الربط بين التغيرات المجتمعية وجمود الطبقة الوسطى، ونتائج تكيف الطبقة الوسطى المصرية مع تلك التغيرات.

فمن نتائج تكيف الطبقة الوسطى ظاهرة المقاومة السلبية للنظام وعدم المشاركة فى الحياة السياسية إلا من خلال الأحاديث العابرة فى الحياة اليومية، وهناك شرائح أخرى لم تستكن، والتى مثلت الحراك السياسى مع بداية الألفية الثالثة، واجتمعوا فى النهاية على هدف واحد وهو هدف التغيير بقيام ثورة يناير ٢٠١١م.

وبناءًا على ذلك تتمثل اشكالية الورقة الراهنة فى: محاولة استجلاء وفهم التركيب البنائى للطبقة الوسطى فى ضوء التغيرات التى مرت بها من منتصف الخمسينيات وحتى الآن والعوامل التى أدت إلى تلك التغيرات - سواء كانت تلك العوامل داخلية والمتمثلة فى النظام السياسى، أو خارجية والمتمثلة فى المشروع الثقافى الغربى، والعولمة - والتى عملت على الانتقال من مرحلة الازدهار إلى السكون ثم الانفجار وصولاً لمرحلة إعادة الهيكلة والبناء وخاصة مع ظهور الحركات الاحتجاجية الجديدة والتى تولدت من رحم الطبقة الوسطى وظهور ما يسمى بالشرائح الوسطى البازغة.

ويتمثل الهدف الرئيسى للورقة فى التعرف على التركيب البنائى للطبقة الوسطى المصرية فى ضوء التحولات الاجتماعية منذ خمسينيات القرن العشرين وحتى الآن. ويتفرع من الهدف الرئيسى مجموعة من الأهداف الفرعية يمكن إجمالها على النحو التالى:

١- الكشف عن التحولات الاجتماعية التى مر بها المجتمع المصرى منذ خمسينيات القرن العشرين وحتى الآن.
٢- التعرف على ما أسفرت عنه التحولات الاجتماعية، وآليات تكيف الطبقة الوسطى مع تلك التحولات.
٣- التعرف على طبيعة العلاقة بين الدولة والطبقة الوسطى فى المجتمع المصرى .

وفى محاولة لتحقيقما تهدف إليه الورقة، تم تقسيم الورقة إلى المحاور الآتية:

أولاً: المرحلة الجنينية للطبقة الوسطى.

ثانيًا: الطبقة الوسطى فى عهد جمال عبد الناصر.

ثالثًا: الطبقة الوسطى فى عهد أنور السادات.

رابعًا: الطبقة الوسطى فى عهد حسنى مبارك.

خامسًا: الطبقة الوسطى بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١.

تحليل بنائى تاريخى للنتائج: يتم فيه توضيح العلاقة بين الدولة والطبقة الوسطى فى ضوء فاعلية أدوارها فى كل فترة تاريخية.

وتعتمد الورقة على أسلوب التحليل السوسيوتاريخى للتغيرات التى مرت بها الطبقة الوسطى، مع مراعاة توضيح االعناصر الآتية عند مناقشة كل مرحلة تاريخية من المراحل السابقة:

١- المنطلقات الأيديولوجية لكل مرحلة تاريخية.
٢- موقع الطبقة الوسطى فى المجتمع بالنسبة للطبقات الاجتماعية الأخرى.

ولكن قبل تناول تلك المراحل، تحاول الورقة توضيح مفهومى الطبقة الاجتماعية، والطبقة الوسطى:

مفهوم الطبقة الاجتماعية: Social Class

يعد "كارل ماركس" من أبرز المفكرين تأثيراً فى التراث النظرى لدراسة الطبقات الاجتماعية، حيث يعرف "ماركس" الطبقة الاجتماعية بأنها: جماعات متباينة من الأفراد، وتشمل قطاعات أو أقسام داخل الطبقة ذاتها، وتتميز بوجود وعى ذاتى كشرط ضرورى لدخولها

فى أى نضال سياسى واقتصادى ناجح، واستخدم "ماكس فيبر" العامل الاقتصادى فى تعريفه للطبقة، حيث أكد أن العامل الذى يخلق الطبقات الاجتماعية هو المصلحة الاقتصادية وبالذات المصلحة المرتبطة بوجود السوق، وأكد على أن العلاقات داخل البناء الطبقى تكون ذات طابع تنافسى لا صراعى (السيد الحسينى، ١٩٨١: ١٧، ٢٢).

مفهوم الطبقة الوسطى:Middle Class

تعرف الطبقة الوسطى بأنها: الطبقة التى تقع فى السلم الاجتماعى بين الطبقة العليا والطبقة الدنيا، فأفراد المجتمع ينقسمون إلى مستويات تختلف فى الدخل والظروف والمكانة الاجتماعية كما تختلف فى عاداتها، والطبقة المتوسطة تقع فى مركز وسط من حيث دخلها وايرادها وتعول على التعليم فى نهوضها وتقدمها، وكثيرًا ما تفيد من المشروعات الصناعية والتجارية وتشغل جزءًا كبيرًا من المهن الحرة (إبراهيم مدكور، ١٩٧٥، ٣٦٥). وأفرادها يشتركون معًا فى الإنتاج داخل سوق العمل، وهذا ما اعتمد عليه "ماكس فيبر" فى تعريفه للطبقة الوسطى (Marshal, 1998, 414). وتعرف أيضًا بأنها: مجموعة من الأفراد يشتركون معًا فى الخبرات السياسية والاقتصادية والثقافية، ويمكن التعرف على اهتماماتها ونشاطاتها من خلال فهم الطبقات الأخرى (Magill,1995:183). بينما عرفها آخرون بأنها تتكون من المهنيين وأصحاب المصانع الصغيرة والمتوسطة، والشرائح العليا والمتوسطة من موظفى الحكومة (جلال أمين، ١٩٩١: ٧٢ -٧٣).

بينما يشير "عبد الباسط عبد المعطى" إلى الطبقة الوسطى بأنها تتكون من قسمين :

الأول: من يعملون لدى الغير (الحكومة – قطاع الأعمال – قطاع خاص) ويطلق عليهم موظفون، الثانى: يتكون من الموقع الذى تشغله البورجوازية الصغيرة التى تحوز رأسمالاً نقدياً أو عينيًا وتعمل لحسابها ولا تستخدم عملاً مأجورًا إلا فى حدود ضيقة سواء فى الزراعة أو التجارة أو الخدمات الفنية والتسويقية والمهنية (عبد الباسط عبد المعطى، ٢٠٠٢: ٧٩).

ومن ثم تعرف الطبقة الوسطى فى ضوء بعض الأبعاد التالية (عبد الباسط عبد المعطى، ٢٠٠٦ :٧٥ - ٧٨) :

١. تعد الطبقة الوسطى مجموعات واسعة نسبيًا من البشر، والتى تحتل بدورها موقعًا يميزها عن غيرها من الطبقات فى كافة المجالات .
٢. تتكون الطبقة الوسطى من عدة شرائح، عليا ووسطى ودنيا، وأهم ما يميزها أنها طبقة ديناميكية معظم أفرادها متعلمون ولديها العديد من الطموحات .
٣. هى التى تسهم على نحو مباشر فى تشكيل الوعى المجتمعى، وهى مصدر الانتفاضات والاحتجاجات والتحولات الكبرى فى المجتمع. ومن هنا تعد هذه الطبقة هى المحرك الأساسى لما يحدث داخل المجتمع من اصلاحات بناءًا على ما تتبناه من أيديولوجيات تساعد فى النهوض بالمجتمع.

ولمعرفة الطبقة الوسطى فى المجتمع المصرى، فلابد من التعرف على خصوصية نشأتها، والمراحل التى مرت بها، وكيف تأثرت أدوارها فى كل مرحلة.

أولاً: المرحلة الجنينية للطبقة الوسطى:

إن نشأة الطبقة الوسطى فى مصر يوجد عليها بعض الخلاف حول تحديد الحقبة التاريخية لهذه النشأة، فيشير البعض إلى أن نشأة الطبقة الوسطى فى مصر يرجع إلى نهاية القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر، حيث برزت طبقة وسطى فى سياق يتفق مع التطور الذى شهدته مصر فى تلك الفترة، وأن هذه الطبقة تكونت من التجار وأصحاب الدكاكين والحرفيين وأصحاب الوظائف المتوسطة والادارية والدينية (نللى حنا، ٢٠٠٤: ١٨)، بينما يشير البعض الآخر إلى

أن نشأة الطبقة الوسطى وتشكلها فى مصر يرجع لعمليات التحديث التى وضعها محمد على (١٨٠٥-١٨٤٨)فى بداية القرن التاسع عشر، والتى منحت للمصريين فرصة للصعود الاجتماعى، عبر الانضمام لصفوف الجيش، والتعليم، وأيضًا عبر تملك مساحات من الأرض الزراعية. لقد أدى ذلك إلى أن تحل الطبقة الوسطى بالتدريج محل الأجانب والأتراك والمماليك والأرمن (أحمد زايد، ٢٠١٥: ٢٧).

بعد أن استقر "محمد على" على حكم مصر حدد أهدافه فى بناء دولة قوية مستقلة، وكان على وعى بأن هذه الدولة لابد وأن تعتمد على اقتصاد قوى، فى ظل وجود جيش قوى. ومن ثم اهتم بالتعليم وارسال البعثات للخارج، واهتم بالصناعة وتطوير الزراعة ونظم الرى وتسليح الجيش وإعداد كوادره. وعملت هذه الاهتمامات على وجود أساس اجتماعى واقتصادى يمكن أن تنمو على أساسه الشرائح الوسطى المصرية التقليدية، وأن يتسع حجمها، وأن تحوز قدرًا نسبيًا من القوة الاقتصادية (مصطفى مرتضى، ٢٠٠٣: ١٦٤). واتضح من سياسات محمد على السيطرة المركزية على جميع الأصعدة لتحقيق الاستقلال الاقتصادى، وكانت الطبقة التى تدافع عن الدولة وتدعم سيطرتها ووجودها هى الطبقة العليا والتى تمثلت فى الأستقراطية الزراعية، بينما كانت الطبقة الوسطى فى طور التكوين وتمثلت فى الموظفين والضباط ممن تلقوا تعليمًا حديثًا على أيدى أجانب أو خارج مصر (مؤمن الشافعى، ٢٠٠١: ١٢٠-١٢١).أما شريحة صغار التجار ورجال الصناعة فقد ظلت بدون تأثير ملموس، فعلى الرغم من انتعاش التجارة والصناعة فى عصر محمد على إلا أن احتكار الدولة منع هذه الشريحة من زيادة قوتها الاقتصادية ومن ثم السياسية وظلت أقل الشرائح تأثيرًا (مصطفى مرتضى، ٢٠٠٣: ١٦٥).

وفى عصر الخديوى إسماعيل اتخذت الطبقة الوسطى ملامح أكثر وضوحًا حيث (محمود عوده، ١٩٧٢: ١٢٥- ١٢٦) :

١- التوسع فى بناء البيروقراطية الحديثة.
٢- التوسع فى نظام التعليم الحديث لسد حاجة البيروقراطية.
٣- تدعيم التعليم الدينى بجانب التعليم الحديث (العلمانى) لحاجة الدولة إلى الموظفين.
٤- شهدت هذه الفترة بداية الهجرة من الريف إلى الحضر.
٥- بداية تفتت الملكية الزراعية التى أسسها محمد على.
٦- الاتصال بالعالم الخارجى عن طريق البعثات التى شكلتها عناصر الطبقة الوسطى.

وبهذا فقد استغرقت ارهاصات النمو للطبقة الوسطي حوالي ثلاثة عقود بين تجربة محمد علي ونهاية تجربة إسماعيل. وقبل أن تثور هذه الطبقة احتاجت إلي ثلاثة عقود أخري بعد اجهاض انتفاضة عرابى بواسطة تحالف الخديوي توفيق والإنجليز والتى انتهت بالاحتلال الانجليزى لمصر (سعد الدين إبراهيم: ١٩٨٥، ٢٠، ٢١).

ولم يحدث تغيير كبير للوضع الطبقى منذ نهاية القرن التاسع عشر حتى عام ١٩٥٢م، وذلك بسبب ثبات أوضاع الملكية الزراعية، إلا أن هناك متغيرين رئيسيين فى فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية قد أثرا فى إحداث تغير نسبى داخل الشرائح الاجتماعية الوسطى: المتغير الأول: قيام ثورة ١٩١٩م، والمتغير الثانى: نمو الرأسمالية الوطنية(مصطفى مرتضى، ٢٠٠٣: ١٦٧-١٧٠)، ونتج عن ذلك تأسيس الجامعة، والأحزاب، والصحف، ومشاركة طلائع من الشرائح الوسطى فى تأسيس بنك التضامن المالى، والذى تحول بعد ذلك إلى بنك مصر عام ١٩٢٠م (أحمد زايد، ٢٠١٥: ٢٧).

وفى فترة ما قبل ثورة ١٩٥٢م ، كانت هناك علاقة تشابك بين قطاعات من الطبقة الوسطى والطبقة العليا، مالكة الأرض ورأس المال؛ حيث كان الذين يتقلدون مناصب الوزارة من الباشوات والبكوات، وشكلت الطبقة الوسطى جماعات لمعارضة هذه الفئة من الطبقة العليا

ومعارضة سياساتها، وتشكيل تكوينات مدنية تعمل على تحجيم نفوذها، واتخذت هذه التكوينات طابعًا دينيًا، وحزبيًا، ونقابيًا. وكان التغيير الذى حدث فى مصر بقيام ثورة ١٩٥٢م تغييرًا قادته طلائع الطبقة الوسطى من المثقفين وأصحاب المهن المتخصصة كالمحامين، والضباط، والأساتذة، والتجار، والمزارعين (أحمد زايد، ٢٠١٥: ٢٨).

ثانيًا: الطبقة الوسطى فى عهد جمال عبد الناصر:

من الجدير بالذكر أن ثورة يوليو ١٩٥٢م كانت نقطة تحول فى تاريخ مصر الحديث،حيث شهد البناء الاجتماعى تغيرات جذرية نتيجة الثورة. واتسمت الفترة ما بين عامى ١٩٥٢م ، ١٩٥٥م بعدم الاستقرار إلى أن تولى جمال عبد الناصر الحكم (مصطفى مرتضى، ٢٠٠٣: ١٧١) . وكان الفكر السياسى السائد فى ذلك الوقت هو التوجه نحو العدالة الاجتماعية والنهج الاشتراكى والسعى لتحقيق مبادئ ثورة يوليو والمتمثلة فى: (الميثاق وقانون الاتحاد الاشتراكى العربى، ١٩٦٢: ٥):

١- القضاء على الاستعمار وأعوانه.
٢- القضاء على الاقطاع.
٣- القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم.
٤- إقامة عدالة اجتماعية.
٥- إقامة جيش وطنى قوى.
٦- إقامة حياة ديموقراطية سليمة.

واستطاعت الثورة أن تحجم الشرائح الثلاث الكبرى (الأسرة المالكة، وكبار الملاك، والأجانب) بمصادرة أملاك الأسرة المالكة وتحديد ملكية الإقطاعيين من خلال قوانين الاصلاح الزراعى، ونجاحها فى تأميم قناة السويس عام ١٩٥٦م (مصطفى مرتضى، ٢٠٠٣: ١٧١)،وقد مكنت الثورة الشرائح الاجتماعية الوسطى (المزارعين، والعسكريين، والمثقفين، ورجال التجارة والصناعة) من الازدهار عن طريق نهجها فى "تعديل وتحسين الوضع الاجتماعى للفئات الوسطى والدنيا من المجتمع" عبر العديد من السياسات من أهمها: التأمينات الاجتماعية والصحية، ودعم المواد الاستهلاكية والضرورية، وتخفيض الايجارات السكنية، ونظام الحوافز والمنح والاعانات. فضلاً عن سياسات التوظيف (باهر شوقى وسامر سليمان، ١٩٩٨: ٦٣).كما اهتمت سياسات عبد الناصر بالتوسع فى التعليم وجعله مجانيًا للجميع، وارتفع عدد الجامعات فى مصر من ثلاث فقط عام ١٩٥٢م إلى ستة عشر جامعة فى منتصف سبعينات القرن العشرين، وشكل التعليم خلال فترة الخمسينات والستينات دورًا للصعود الاجتماعى (Reid, Donald 2002:)، بينما تراجع هذا الدور فى السبعينات وحل محله الهجرة إلى دول الخليج.

وبالتالى يمثل عهد عبد الناصر وخاصة فى الفترة ما بين (١٩٥٤- ١٩٦٧) أزهى عصور الطبقة الوسطى؛ حيث تصب معظم سياسات الدولة فى صالح تلك الطبقة، وتوسعت نتيجة لدخول أعداد كبيرة من الطبقة الدنيا لها نتيجة سياسات مجانية التعليم والتوظيف، وأيضًا من هبط إليها من الطبقة العليا نتيجة لتحديد ملكية الإقطاعيين من خلال قوانين الإصلاح الزراعى وتأميم الشركات الأجنبية (مروة نظير، ٢٠١٤: ٥٤). إلى أن جاءت هزيمة ١٩٦٧م والتى كانت سببًا فى خروج الحركة الاحتجاجية عن السياق الذى ارتضته لنفسها فى إطار المشروع الناصرى، والتى قادها الطلبة والعمال عام ١٩٦٨م تستنكر فيها الأحكام الهزلية لقادة الطيران والمطالبة بمحاكمة المسئولين الحقيقين عن الهزيمة. وكان من أبرز أدوار الطبقة

الوسطى فى هذه المرحلة هو الدور الإصلاحى، والوطنى. فقد أطلق على الطبقة الوسطى فى عهد عبد الناصر طبقة الدولة (سهير عبد الجيد، ٢٠١٢: ٤٢٩).

ثالثًا: الطبقة الوسطى فى عهد أنور السادات:

لقد خضع المجتمع المصرى فى بداية السبعينات مع بداية حكم أنور السادات لتحولات اجتماعية واقتصادية وسياسية جديدة، حيث بدأت هذه التحولات فى ظل توجهات أيديولوجية جديدة لنموذج التنمية الليبرالية من خلال عدة قرارات وقوانين من أبرزها القانون الخاص باستثمار رأس المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة عم ١٩٧١م، فضلاً عن عدة اجراءات أخرى مثل: فك الحراسات ودفع التعويضات لمن أممت ممتلكاتهم (مروة نظير، ٢٠١٤: ٦٠)، وبالتالى اتجهت سياسات الدولة إلى تدعيم الطبقة العليا - والتى بدأت فى الظهور بعد نكسة ١٩٦٧م – على حساب الطبقة الوسطى وهو ما أدى إلى أن أصبحت الطبقة العليا الظهير الاجتماعى للدولة (سامية إمام، ١٩٨٧ : ٨٨-١٠٠). وفى سياق عملية التحول وتدعيم تلك الطبقة صدر القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤م والمعروف بالانفتاح الاقتصادى، مما أدى إلى فتح أبواب الاقتصاد المصرى للاستثمار الأجنبىفى كافة المجالات، ثم إلغاء التمصير والتأميم، وتفكيك القطاع العام (ثناء فؤاد عبد الله، ٢٠٠٠: ٩١).

وتمهيدًا لإعلان التعددية السياسية تم الإعلان عن إنشاء المنابر استكمالاً لتطبيق مبدأ الديموقراطية، وفى نفس الوقت سمح السادات لجماعات الإسلام السياسى بالتحرك فى الجامعات المصرية لمواجهة الناصريين والقوميين واليساريين. وعملت هذه السياسات على خلق تكوينة طبقية اجتماعية جديدة احتلت فيها طبقة رأسمالية جديدة تسمى بالرأسمالية الطفيلية المحلية قمة السلم الاجتماعى، بينما تدنت أغلب الطبقات الصغيرة إلى أسفل، وأخذت الطبقة الوسطى تناضل من أجل البقاء والحفاظ على موقعها (شحاته صيام، ٢٠١٣: ١٥).

ونتيجة للظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسيةوما أحدثته من تحولات فى البنية الطبقية، جاءت أحداث ١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧م لتعبر عن غضبها من هذه السياسات وخاصة ضد قرارات ١٧ يناير ١٩٧٧م بشأن رفع الأسعار(حسين عبد الرازق، ١٩٧٧: ٧٩-٨٢).

ومع نهاية السبعينات تدهورت أوضاع الطبقة الوسطى فى ظل ضغوط الأزمة الاقتصادية والمصاعب المعيشية، ولكنها حاولت التكيف مع تلك الضغوطات من خلال هجرة أبنائها للعمل فى مجتمعات الخليج، واستثمار مدخراتهم بعد العودة فى بناء المشروعات الصغيرة، والتى كان لها دورًا محوريًا فى الحفاظ على بناء طبقتهم متماسكًا (على ليلة، ٢٠١٦: ٩٩).وبالتالى انشغلت الطبقة الوسطى فى الحفاظ على أوضاعها وانصرفت عن الشأن السياسى.

رابعًا: الطبقة الوسطى فى عهد حسنى مبارك:

لقد ظلت القوانين الحاكمة للنشاط الاقتصادى خلال فترة الثمانينات هى ذات القوانين التى صدرت فى السبعينات، فكانت أزمة الديون الخارجية هى المشكلة التى ظلت الحكومة المصرية تبحث لها عن حل طوال عقد الثمانينات. فبعد أن كانت جملة الديون على مصر عام ١٩٧٠م ١،٣ مليار جنيه، ارتفعت إلى ١٣ مليار جنيه عام ١٩٧٧م، ثم إلى ٢٠,٤ مليار عام ١٩٨٠، ثم إلى ٤٢،٢ مليار عام ١٩٨٥م (مصطفى مرتضى، ٢٠١٠: ٣٥١)، ومع زيادة الأزمة الاقتصادية تم اللجوء إلى صندوق النقد الدولى وتوقيع وثائق بدايات سياسات الإصلاح الاقتصادى عام ١٩٩١م، وتمثلت الآليات الاقتصادية فى تفضيل الزراعة على الصناعة، وتفضيل القطاع الخاص على العام، وتفضيل الأجنبى على الوطنى، وتفضيل الأنشطة التجارية على الأنشطة الإنتاجية (ثناء فؤاد عبد الله، ٢٠٠٠: ٩١).

ومنذ الأخذ بتطبيق سياسات التكيف الهيكلى لم يعد التعليم مجانيًا وضعف دوره فى الحراك الاجتماعى، وتخلت الدولة عن سياسات الدعم، وعن توظيف الخريجين، وطبقت برامج لخصخصة القطاع العام فاستغنت عن أعداد كبيرة من العاملين به، وارتفعت أسعار السلع والخدمات الأساسية، واتسعت الفوارق بين الدخول بشكل كبير وتشكلت فئات رأسمالية جديدة قامت على النشاط الطفيلى "الارث الساداتى" (مروة نظير، ٢٠١٤: ٦٧). وأدى تخلى الدولة عن التزاماتها بالتوظيف –وهو الأمر الذى تبلور رسميًا وقانونيًا مع بداية عام ١٩٩٠م وبداية تطبيق سياسات التكيف الهيكلى- وخفض التزاماتها الاجتماعية إلى زيادة الأعباء على الكثير من شرائح الطبقة الوسطى، خاصة الشرائح التى تعمل بأجر، فتشير الاحصاءات المتوفرة عن ارتفاع معدل البطالة بين المتعطلين من ذوى التعليم الجامعى وفوق الجامعى، حيث كانت النسبة ١١,٣% عام ١٩٨٦م، وكانت ١١,٨% عام ١٩٩٥م (باهر شوقى، سامر سليمان، ١٩٩٨: ٦٥). ثم وصلت إلى ٢٢% عام ٢٠١٣م (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠١٤: ٩٢)، فى حين أنها كانت ٣,٢% عام ١٩٦٠م (باهر شوقى، سامر سليمان، ١٩٩٨: ٦٥) .

وتشير البيانات سالفة الذكر إلى تنامى حجم ونسبة البطالة لفئات التعليم الجامعى وفوق الجامعى والتى تنتمى إلى الطبقة الوسطى، وتعكس أيضًا التغيرات التى لحقت بالاقتصاد المصرى خلال عقدى الثمانينات والتسعينات ومع تطبيق الإصلاح الاقتصادى وسياسات التكيف الهيكلى فضلاً عن سياسات الانفتاح الاقتصادى وهو الإرث الساداتى.

ومع نهاية التسعينات شكل التقدم التكنولوجى أحد العوامل التى ساعدت على إزاحة الطبقة الوسطى كفاعل مؤثر فى المجتمع، إذ فرض التقدم التكنولوجى الحاجة إلى سوق عمل جديدة ومهارات جديدة، لا تتماشى مع المهارات التى أنتجها نظام التعليم المصرى خلال الخمسينات والستينات والسبعينات من القرن العشرين. غير أن استمرار الجامعات من انتاج نفس المهارات، كان يعنى انتاج مهارات لا تتطلبها احتياجات سوق العمل باستثناء شريحة محدودة من الطبقة الوسطى التى التحق أبناؤها بالتعليم الأجنبى والذى أهلها للتعامل مع سوق العمل المعاصر (على ليلة، ٢٠١٦: ١٠١).

وأصدر البنك الدولى مع بداية عام ٢٠٠٠م تقريرًا حذر فيه من تدهور الوضع الاقتصادى، مع تزايد معدلات الفقر وتآكل مستويات المعيشة للدول النامية (مصطفى مرتضى، ٢٠١٠: ٣٥٩). فعلى الرغم من تدهور الوضع الاقتصادى وزيادة معدلات البطالة مع بداية الألفية الثالثة إلا أن هذه الفترة شهدت حراكًا على المستوى السياسى وخاصة بعد الانتفاضة الفلسطينة الثانية، وأحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، وسيطرت على هذه المرحلة عدة عوامل منها (دينا شحاته، ٢٠١٠، ١١-١٩؛ محمد السعيد إدريس، ٢٠١١: ٧-٢١؛ مروة نظير، ٢٠١٤: ٧٣-٧٤):

- تأسيس اللجنة الشعبية لدعم الانتفاضة الفلسطينية.
- اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر للنظر إلى المنطقة العربية على أنها منابع للإرهاب، ومن ثم زيادة الضغوط على الأنظمة الحاكمة العربية ومنها النظام المصرى من أجل توسيع هامش الديموقراطية وحرية التعبير.
- موقف النظام المصرى من حرب العراق.
- التحولات فى المناخ السياسى، وتحول أنظار القوى الوطنية إلى الشأن الداخلى وخاصة بعد حرب العراق، والمطالبة بالاصلاح السياسى والدستورى.
- التعديلات الدستورية عام ٢٠٠٥م.
- التعديلات الدستورية عام ٢٠٠٧م .

- المشكلات التى تواجهها الحكومة فى إدارة الأزمات المختلفة مثل حادث قطار الصعيد، غرق عبارة السلام ٩٨، إنهيار صخرة الدويقة.
- القيود المتعددة التى فرضتها الدولة على الأحزاب السياسية، والنقابات (العمالية والمهنية)، والاتحادات الطلابية.
- التطور الهائل فى وسائل الاتصال لا سيما الانترنت، ودخول جيل جديد من النشطاء من الشباب إلى المجال السياسى.

وأدت نتائج هذه العوامل إلى وجود حالة من الحراك السياسى والاجتماعى والاهتمام بالشأن الداخلى، وظهور العديد من الحركات الاحتجاجية والاضرابات الاعتصامات والتى اتخذت فى أغلبها طابعًا مطلبيًا ذا طابع اقتصادى.

وبدأت الطبقة الوسطى تستعيد دورها، وأخذت زمام المبادرة لممارسة الاحتجاج من خلال آليات ومظاهر عديدة. فمن رحم هذه الطبقة ظهرت بعض الحركات الاجتماعية كحركة "كفاية" و "حركة ٩ مارس" و "حركة نادى القضاة"...وغير ذلك من الحركات الاحتجاجية. التى تطالب بدعم ودفع التطور الديموقراطى فى الاتجاه الصحيح. وقد بلغت معارضة واحتجاج الطبقة الوسطى ذروتها فى رفض ثلث أعضاء مجلس الشعب المصرى التعديلات الدستورية عام ٢٠٠٧م، حيث رأى بعض مثقفوا هذه الطبقة أنها تعديلات مقيدة للحريات (على ليلة، ٢٠١٦: ١٢٦). ثم احتجاجات واضرابات عمال غزل المحلة فى ابريل ٢٠٠٨م والتى تضامنت معها الغالبية العظمى من القوى السياسية، والتى تولدت منها حركة ٦إبريل الشبابية، والاحتجاجات التى اندلعت فور انتخابات مجلس الشعب وحصول الحزب الوطنى على ٩٥% من مقاعد المجلس مما أصاب العديد بالاحباط، وما أثير عن التزوير فى الانتخابات (مروة نظير، ٢٠١٤: ٩١).

وهناك مجموعة أخرى من الأبعاد – إلى جانب العوامل السابقة- والتى شكلت الأساس الاجتماعى السياسى الذى قامت عليه ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م (أحمد زايد، ٢٠١٥: ٢٩-٣٠):

- هبوط فئات عريضة من أبناء الطبقة الوسطى إلى الشرائح الطبقية الأدنى إثر تخلى الدولة عن دعم الخدمات، وارتفاع تكاليف المعيشة نتيجة لتطبيق سياسات الليبرالية الجديدة. ولقد أدى ذلك إلى غضب هذه الفئات وشعورها بالاستبعاد والتهميش؛ وشكل هذا الغضب دعمًا للمد الثورى.
- التوجه الفكرى للعديد من المثقفين والكتاب والاعلاميين للتعبير عن هذه الحالة من الغضب، والنقد الثقافى والسياسى لسياسات الدولة وتحيزاتها.
- انخراط العديد من أبناء الطبقة الوسطى فى الحركات الاحتجاجية التى شاركت فيها توجهات عديدة: ليبرالية، إسلامية، مستقلة. ولقد شكلت هذه الحركات الاحتجاجية تحديًا لقوة الدولة وأجهزتها الأمنية.
- تزايد أعداد الشباب المتعلم – أى أبناء الطبقة الوسطى – فى الانخراط فى العالم الافتراضى عبر أدوات التواصل الاجتماعى، وكثرة المدونين على شبكة الانترنت، فساعد ذلك على خلق جماعات مضادة لسياسات الدولة وتوجهاتها، والاستخدام المفرط للعنف من قبل الشرطة، ومن أبرز القضايا مقتل الشاب خالد سعيد، والذى قتل بعد أن قيل أنه تم تعذيبه حتى الموت على أيدى الشرطة.

فضلاً عن حادثة تفجير كنيسة القديسين فى الأسكندرية فى يناير ٢٠١١م، والتى تجسدت بعدها معالم جديدة من الوحدة الوطنية. ونجاح ثورة تونس فى إسقاط نظام زين العابدين بن على،

والتى وفرت دروسًا هائلة للشباب المصرى، وتعددت الخبرات، وامتلك الشباب المصرى المبادرة فتفجرت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م وانضم إليها الشعب المصرى بكل مكوناته السياسية والاجتماعية(محمد السعيد إدريس، ٢٠١١: ٢٢).

ويتضح من سياسات حسنى مبارك أن أغلب السياسات جاءت فى صالح الطبقة الرأسمالية الطفيلية التى برزت مع الانفتاح الاقتصادى وتزايدت مع سياسات الخصخصة والتكيف الهيكلى، إضافة إلى تحالف الدولة مع الطبقة الرأسمالية أو البورجوازية، ودخول الطبقة الوسطى فى مرحلة جديدة وهى مرحلة التحول فى التركيب البنائى. وظهور العديد من المشكلات مثل البطالة، وتدنى مستوى المعيشة والتى كان يتم التكيف معها خلال السبعينات والثمانيات بالهجرة لدول الخليج، ومع تغير بنية الهجرة أصبح أكثر المتضررين هم أبناء الشرائح الدنيا والوسطى من الطبقة الوسطى المصرية، وبذلك أصبحت عملية الحراك الصاعد أمام هذه الشرائح من الطبقة الوسطى أكثر صعوبة. ومن ثم يتعرض قسم منهم إلى الهبوط الاضطرارى إلى مواقع أدنى، فى حين تصبح الفرصة متاحة أمام قسم آخر للحراك الصاعد وفق آليات أخرى منها: التعليم غير الرسمى، العمل ضمن أعمال ومهن ذات تواصلات عالمية، فضلاً عن العمل الثانى (محمد عبد المنعم شلبى، ٢٠٠٢: ٣٣٩)

خامسًا: الطبقة الوسطى بعد ٢٥ يناير ٢٠١١م:

لقد تعددت المنطلقات الأيديولوجية بعد ثورة ٢٥ يناير واسقاط النظام نظرًا لتعدد الحكومات، فمنها انتخابات مجلس الشعب ٢٠١٢م والتى أسفرت عن فوز حزب الحرية والعدالة بنسبة ٤٤%، وانتخابات مجلس الشورى والتى وصلت نسبة فوز التيارات الاسلامية إلى نحو ٩٠%، والانتخابات الرئاسية عام ٢٠١٢م والتى حسمت بفوز الرئيس محمد مرسى بنسبة ٥١,٨%. وبهذا شهد عام ٢٠١٢م تطورات هامة لعل أهمها انتخاب أول رئيس مدنى بعد الثورة، وقيامه بتشكيل حكومة جديدة خلفًا لحكومة كمال الجنزوى التى كان قد شكلها المجلس الأعلى للقوات المسلحة (أحمد يوسف أحمد، نفين مسعد، ٢٠١٣: ١٣٩-١٥٠).

ولم يتغير الوضع بعد قيام محمد مرسى بتشكيل حكومة جديدة برئاسة هشام قنديل، حيث توالت الأزمات المعيشية بالكهرباء والسولار ورغيف الخبز، والاضطرار إلى الاستجابة لمطالب صندوق النقد الدولى بتقليص الدعم ورفع الأسعار مما أدى إلى زيادة معاناة المواطن المصرى. وسعت الجماعة للتفرد بالسلطة من خلال إقصاء وتهميش القوى والتيارات السياسية الأخرى، وبذل محاولات للسيطرة على أجهزة الدولة ومؤسساتها وتوظيفها لحساب الجماعة. ولذلك دخل الرئيس محمد مرسى فى صدام مع القضاء والإعلام والشرطة، فضلاً عن اضطراب علاقته مع القوات المسلحة. كما أصدر الرئيس محمد مرسى إعلانًا دستوريًا فى نوفمبر ٢٠١٢م منح نفسه بموجبه سلطات شبه مطلقة (حسنين توفيق إبراهيم، ٢٠١٤: ٥٨).

فقد أدى الاعلان الدستورى إلى استقطاب شديد فى الشارع المصرى بين مؤيد ومعارض، ومظاهرات حاشدة بالتأييد والمعارضة. ومن ثم فقد اتضحت الآثار التفكيكية لهذا الاعلان فيما ترتب عليه من انقسام، وفيما كشف عنه من تحدى للذين ذهبوا إلى صناديق الاقتراع آملين فى إزاحة التسلط وتحقيق العدالة الاجتماعية واستعادة العدل (أحمد زايد، ٢٠١٣: ٣٦). وبسبب استحواذ فريق سياسى واحد على الحكم، وعدم استعداده للوصول إلى حلول وسط مع المخالفين له فى الرأى؛ حيث كانت مطالب الشعب فى أوقات الثورة هى التحول من دولة "الغلبة" إلى دولة "المشاركة"، ولكن سرعان ما ثبت أن النظام الجديد يحمل الكثير من سمات سابقه. ولذلك عادت الدعوة إلى النزول للشارع مرة أخرى. (على الدين هلال، ٢٠١٣: ٣٤)

ففى النصف الأول من عام ٢٠١٣م دعى أعضاء من حركة كفاية لاطلاق حملة أطلق عليها "تمرد" بهدف سحب الثقة من الرئيس محمد مرسى، وكان هدف الحملة جمع ١٥ مليون توقيع لاسقاط شرعية الرئيس محمد مرسى والدعوة إلى انتخابات رئاسية مبكرة، فاستطاعت الحملة جمع ٢٢ مليون توقيع، توجت بالتظاهرات المليونية التى دعت إليها الحركة، وحشدت وفق بعض التقديرات ما لا يقل عن ثلاثين مليون متظاهر فى مختلف الساحات المصرية (أحمد يوسف أحمد، نفين مسعد، ٢٠١٣: ١٦٠)

وانتفضت المظاهرات المليونية فى ٣٠ يونيو ٢٠١٣م، وتم عزل الرئيس محمد مرسى واعتماد "خارطة طريق" جديدة تتضمن تعيين رئيس جديد مؤقت لمصر، وهو رئيس المحكمة الدستورية العليا، واعداد دستور جديد، ثم انتخابات رئاسية جديدة، وحل مجلس الشورى وانتخابات جديدة لمجلس الشعب(أحمد يوسف أحمد، نفين مسعد، ٢٠١٣: ١٣٩-١٤٠).ولذلك يمكن القول أن ثورة ٢٥ يناير قد أعادت انبعاث الطبقة الوسطى وتوحدت على هدف واحد هو البحث عن مجتمع جديد يتحقق فيه العدل والمساواة، ويتحقق فيه العيش الكريم للجميع، وحماية الحقوق لكل الفئات الاجتماعية، ثم خروجها مرة أخرى فى٣٠ يونيو ٢٠١٣م.

ولكن حدث تبعثر فى مكونات الطبقة الوسطى وفئاتها الاجتماعية بعد ٣٠ يونيو ٢٠١٣م، وانعكس ذلك بوضوح فى تفكك النخب السياسية وعدم قدرتها على إدارة شئون ممارستها، وإدارة شئون تفاوضها مع غيرها من النخب (أحمد زايد، ٢٠١٥: ٣٠). ومن مظاهر تبعثر الطبقة الوسطى انحسار المشاركة فى الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٥م، وخاصة فئة الشباب، ويشكل هذا الغياب سبب من أسباب عدم الاستقرار القائم أو المتوقع (عمرو هاشم ربيع، ٢٠١٥: ١٠٦).

تحليل بنائى تاريخى للنتائج:

لقد عرف عن الطبقة الوسطى أنها طبقة ديناميكية طموحة وذات امكانيات وقدرات متعددة. ومعظم أفرادها على قدر من التعليم والتأهيل المهنى، ولهذا فقد أسهم أفراد هذه الطبقة بشكل واضح فى عمليات التحديث والتنمية، ويرتبط وجود الطبقة الوسطى بوجود الدولة، فبقدر نموها وتطورها ينمو ويتطور المجتمع. وتتلخص احتياجات الطبقة الوسطى وغيرها من الطبقات فى: وظيفة مستقرة، دخل مناسب، مسكن مناسب. وهذا ما يفسر أدوار الطبقة الوسطى فى كل مرحلة تاريخية.

ويتضح مما سبق أن جذور هذه الطبقة تعود إلى عصر محمد على وكانت تضم أربع فئات اجتماعية هى: ملاك الأرض الزراعية، والعسكريين، والمثقفين، ورجال التجارة والصناعة. ولكن دورها كان محدودًا نظرًا لأن سياسات محمد على كانت أغلبها تصب فى مصلحة البورجوازية. وبدأت فى النمو مع سياسات إسماعيل وزيادة الاهتمام بالتعليم وإرسال البعثات للخارج.

وقد شهد القرن العشرين عدة تحولات فى الطبقة الوسطى وخاصة فى شريحة المثقفين والتى زاد تأثيرها مع ثورة ١٩١٩م، ونشأة الرأسمالية الوطنية.

ولقد لعبت الدولة دورًا تاريخيًا فى تحديد الأوضاع الطبقية لبنية المجتمع، فى حين شكلت الطبقة ظهيرًا يدعم وجود الدولة وسيطرتها، وفى مراحل أخرى تشكل الطبقة نقيضًا للدولة. وتمثل ثورة يوليو ١٩٥٢م أهم المحطات التاريخية التى أثرت فى الطبقة الوسطة المصرية، فقد أسهمت بشكل واضح فى زيادة حجم الطبقة الوسطى بشرائحها المختلفة، نظرًا للعديد من السياسات التى اتبعتها الدولة والمتمثلة فى: قوانين الاصلاح الزراعى، والتأمينات والرعاية

الصحية، وخدمات الدعم، ومجانية التعليم، وإقامة وإدارة الكثير من المشروعات الزراعية والصناعية، فضلاً عن سياسات التوظيف.

ويمكن القول أنه فى ضوء تلك العلاقة القوية بين الدولة والطبقة الوسطى دفع البعض إلى إطلاق مصطلح "طبقة الدولة" أو "مجتمع الطبقة الوسطى" وكان هذا خلال الخمسينات والستينات من القرن العشرين، إلى أن جاءت نكسة ١٩٦٧م، والتى أدت إلى احتجاجات ١٩٦٨م، وبداية حرب الاستنزاف ثم وفاة عبد الناصر.

لكن الأمر لم يستمر على هذا النحو فى السبعينات من القرن العشرين، فلقد شهدت مصر العديد من التحولات السياسية والاقتصادية وخاصة بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣م، والتى كان من أبرزها تبنى سياسة الانفتاح الاقتصادى، وتخلى الدولة عن العديد من أدوارها فلم يعد التعليم مجانيًا، وارتفعت الأسعار، واتسعت الفوارق الطبقية نتيجة الفوارق بين الدخول مما أدى إلى ظهور طبقة رأسمالية جديدة – الرأسمالية الطفيلية – قائمة على السمسرة، وجاءت انتفاضة ١٩٧٧م ردًا على قرارات إلغاء الدعم على بعض السلع الغذائية.

أما فى الثمانينات فقد انشغلت الدولة بأزمة الديون الخارجية، واستمرت على نفس نهج وسياسات السبعينات، مما أدى إلى نقص فرص التوظيف، وزيادة معدلات البطالة، فاتجهت بعض شرائح الطبقة الوسطى إلى دول الخليج وخاصة إلى الدول النفطية لمحاولة التكيف مع الأوضاع المعيشية والحفاظ على الوضع الطبقى، وتم تطبيق سياسات التكيف الهيكلى بعد التوقيع مع صندوق النقد الدولى والذى طالب بإلغاء الدعم، وظهر العديد من مشكلات الطبقة الوسطى وهبوط البعض من شرائحها فى مصاف الطبقة الدنيا، ولكن مع ظهور التكنولوجيا الحديثة والشركات متعددة الجنسيات عمل على ظهور شرائح جديدة من الطبقة الوسطى والتى أطلق عليها الطبقة المعولمة أو الشرائح الوسطى البازغة، والتى حلت محل الطبقة الوسطى الجديدة التى ظهرت فى السبعينات. والتى اعتمدت على البعد المعرفى والمعلوماتى والثقافى كمكونًا أساسيًا للعمل.

وفى إطار ذلك سلكت الطبقة الوسطى عددًا من المسالك لمحاولة التأقلم مع خسائرها المادية فبعد التغير فى بنية الهجرة لدول الخليج وخاصة بعد حرب الخليج، ظهرت مشكلات الفساد الإدارى، وأن التعليم الوطنى لم يعد ملائمًا لسوق العمل، ومن ثم كانت البطالة من نصيب أبناء الطبقة الوسطى وخاصة الشرائح الدنيا منها، بينما كانت فرص العمل القائمة، أو المعروضة فى سوق عمل العولمة من نصيب الطبقة العليا والشريحة العليا من الطبقة الوسطى، فهم من سمحت لهم ظروفهم الحصول على مستويات عالية من التعليم والتأهيل لسوق العمل.

فى حين حاولت الشريحة الوسطى من الطبقة الوسطى بالمحافظة على وضعها القائم، بعد أن هبط منها أعداد كبيرة إلى الطبقة الدنيا، وتظل هذه الشريحة هى المعبرة بشكل واقعى عن الشرائح الاجتماعية الأدنى وهى لسان حالهم.

إلى أن جاءت بداية الألفية الثالثة بحراك سياسى واجتماعى هائل مع الانتفاضة الفلسطينة الثانية، وحرب العراق. والتى أدت إلى الاهتمام بالشأن الداخلى من جانب الشرائح المختلفة للطبقة الوسطى، وظهور الشباب كفاعل رئيسى فى هذه المرحلة، فى ظل غياب الدولة.

فكان قطاعًا كبيرًا من جيل السبعينات يتساءل: مصر إلى أين؟، ومعه قطاع كبير من أبناء الطبقة الوسطى الذى يشعر بالملل من وهن وضعف الحياة السياسية، وكانوا يعبرون عن ذلك صراحة فى أحاديثهم وممارساتهم، ولقد ساعدهم على ذلك وسائل الاتصال الحديثة، وظهور المدونين ووسائل التواصل الاجتماعى، التى كانت بمثابة العلم الافتراضى للشباب، فظهر العديد من الحركات الاحتجاجية التى كان عمادها الطبقة الوسطى وأبنائها، فمع المؤتمر الاقتصادى

للحزب الوطنى عام ٢٠٠٤م كانت هناك أول مظاهرة تندد بالأوضاع المجتمعية وتطالب بالاصلاح وكان شعارها "كفاية ...لا للتمديد لا للتوريث"، ومن ثم توالى العديد من الحركات الاحتجاجية، والاعتصامات، والاضرابات، والانتهاكات من جانب قوات الأمن والشرطة. إلى أن تفجرت ثورة ٢٥ يناير والتى كان شباب الطبقة الوسطى هم الظهير الحقيقى لها.

وعندما شعر شباب الطبقة الوسطى بأن الأهداف التى قامت الثورة من أجلها لم تتحقق تم النزول إلى الشارع مرة أخرى والدعوة إلى المظاهرات المليونية والتى استجاب لها الشعب. فقام الشعب بثورته فى ٣٠ يونيو ٢٠١٣م، والتى تم فيها إقصاء الرئيس محمد مرسى، وتم وضع "خارطة طريق" والتى اكتملت استحقاقاتها بالانتخابات البرلمانية عام ٢٠١٥م، والتى غاب الشباب عنها كفاعل مهم فى المشاركة. وهذا يدل على عدم الاستقرار القائم أو المتوقع.

ومن خلال العرض السابق يتضح أن مرحلة ازدهار الطبقة الوسطى تمثلت فى: عهد جمال عبد الناصر، وذلك نظرًا للسياسات التى اتبعها والتى تم الإشارة إليها فيما سبق، أما المراحل التى حدث فيها انحسار لدور وفاعلية الطبقة الوسطى ترجع إلى منتصف السبعينات وذلك نظرًا لعدة عوامل بنائية وتاريخية والتى تتمثل فى الانفتاح الاقتصادى، ثم إعادة الهيكلة فى التسعينات. إلى أن نشطت الطبقة الوسطى مرة أخرى مع عملية الحراك السياسى الذى ظهر مع انتفاضة فلسطين وحرب العراق إلى أن جاءت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، ثم ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣م، فكانا خير دليل على أن الطبقة الوسطى المصرية مازالت دينامو الحياة السياسية، وهى المنوط بها دعم حركة المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

وأن أزمة الطبقة الوسطى فى مصر ترجع لعدم وجود استراتيجية تنموية تحدد احتياجاتها، وتحدد علاقتها بالدولة، وغياب الحوار البناء بين رموزها وأبنائها، وبالتالى فلابد من:

- الوعى بأهمية الطبقة الوسطى وأهمية دورها فى الحفاظ على توازن المجتمع واستقراره، حيث أنها تشكل الغالبية من السكان.
- إعادة تشكيل العلاقة بين الدولة وأبناء الطبقة الوسطى، والتحول من دولة "الغلبة" إلى دولة "المشاركة"، فلقد قامت ثورة ٣٠ يونيو عندما شعر الشباب بأن فصيل بعينه استحوذ على دفة الحكم مع تهميش باقى المجتمع.
- وجود حوار بين الدولة وكل فئات المجتمع لتحقيق التنمية المستدامة، وتحسين مستوى المعيشة.
- الاهتمام بالتعليم، فالمناهج الدراسية لم تتغير، في حين تغير سوق العمل وأصبح له متطلبات لم يوفرها التعليم الوطنى، ومن ثم لجأت بعض الشرائح من الطبقة الوسطى والطبقة العليا للتعليم الأجنبى لكى تتماشى مع سوق العصر، فالبطالة فى تزايد مستمر وهى احدى مشكلات الطبقة الوسطى، والتى يترتب عليها مشكلات أخرى منها: الانحراف الأخلاقى وتعاطى المخدرات، الهجرة غير الشرعية، الفساد المؤسسى، التغير فى ثقافة القيم والتدين الشكلى.

المراجع:

١. إبراهيم مدكور (١٩٧٥): معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
٢. أحمد حسين حسن حسنين (٢٠٠٩): اتجاهات التغير فى بنية الطبقة الوسطى الحضرية وأدوارها: تحليل سوسيولوجى تاريخى (١٩٧٥ - ٢٠٠٠): رسالة دكتوراه، كلية البنات، جامعة عين شمس.
٣. أحمد زايد (٢٠١٥): الدور الثورى للطبقة الوسطى المصرية "التاريخ وآفاق المستقبل"، فى: مجلة الديموقراطية، العدد ٥٩، الأهرام، القاهرة.
٤. ـــــــــ (٢٠١٣): الشرعية...جدل الهدم والبناء، مجلة الديموقراطية، العدد ٥١، الأهرام، القاهرة.
٥. أحمد زايد وآخرون (٢٠٠٦): رأس المال الاجتماعى لدى الشرائح المهنية من الطبقة الوسطى، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، طـ١، كلية الآداب، جامعة القاهرة.
٦. الإحصاء السنوى (٢٠١٤): الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، القاهرة.
٧. السيد الحسينى (١٩٨٠): علم الاجتماع السياسى: المفاهيم والقضايا، ط ١، دار الكتاب للتوزيع، القاهرة
٨. ـــــــــــ (١٩٨١): علم الاجتماع السياسى: المفاهيم والقضايا، طـ ٢، دار المعارف، القاهرة.
٩. الإتحاد الاشتراكى العربى (١٩٦٢): الميثاق وقانون الاتحاد الاشتراكى العربى، مطابع الدار القومية، القاهرة.
١٠. باهر شوقى وسامر سليمان (١٩٩٨): تشريح اقتصادى واجتماعى للطبقة الوسطى، مجلة أحوال مصرية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد ١، القاهرة.
١١. ثناء فؤاد عبد الله (٢٠٠٠): أزمة الطبقة الوسطى فى مصر، فى: مجلة المستقبل العربى، السنة ٢٣، العدد ٢٦٠، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
١٢. جلال أمين (١٩٩١): الطبقة الوسطى وهموم المجتمع المصرى، مجلة الهلال، العدد ٩٨ ، القاهرة.
١٣. حسنين توفيق إبراهيم (٢٠١٤): معوقات التحول الديموقراطى فى دول الربيع العربى، مجلة الديموقراطية، السنة ١٤، العدد ٥٥، الأهرام، القاهرة.
١٤. حسين عبد الرازق (١٩٧٧): مصر فى ١٨ و ١٩ يناير "دراسة سياسية وثائقية"، دار الكلمة، بيروت.
١٥. دينا شحاته (٢٠١٠): عودة السياسة.. الحركات الاحتجاجية الجديدة فى مصر، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة.
١٦. سامية سعيد إمام (١٩٨٧): رأسمالية الانفتاح من أين جاءت وإلى أين تمضى، المنار، العدد ٣٢.
١٧. سعد الدين إبراهيم (١٩٨٥): أزمة مجتمع أم أزمة طبقة، دراسة فى أزمة الطبقة المتوسطة الجديدة، المنار، العدد السادس، القاهرة.
١٨. سهير صفوت عبد الجيد (٢٠١٢): الطبقة الوسطى المصرية وإمكانات النهوض نحو صياغة عقد اجتماعى جديد فى ضوء المستجدات المعاصرة، مجلة بحوث الشرق الأوسط، العدد ٣٠، الجزء الأول، مركز بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس.
١٩. شحاتة صيام (٢٠١٣): الفرعون والصراع الطبقى من الدولة القائدة إلى الدولة التابعة، ط ١، مصر العربية للنشر، القاهرة.

٢٠. عبد الباسط عبد المعطى (٢٠٠٢): الطبقات الاجتماعية ومستقبل مصر "اتجاهات التغير والتفاعلات ١٩٧٥ – ٢٠٢٠" ، ط١، منتدى العالم الثالث، دار ميرت القاهرة.
٢١. ـــــــــــــــ (٢٠٠٦): الطبقة الوسطى المصرية من التقصير إلى التحرير، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
٢٢. على الدين هلال (٢٠١٣): دراما الانتقال "العوامل الهيكلية لعدم استمرار أنظمة ما بعد الربيع العربى"، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩٤، المجلد ٤٨، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة.
٢٣. على عبد القادر (٢٠١١): الطبقة الوسطى فى الدول العربية، مجلة جسر التنمية، العدد ١٣٠، السنة العاشرة، المعهد العربى للتخطيط بالكويت.
٢٤. على ليلة (٢٠١٦): الأمن القومى العربى فى عصر العولمة "تفكيك المجتمع وإضعاف الدولة"، الكتاب الثانى، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
٢٥. عمرو هاشم ربيع (٢٠١٥): محددات المشاركة فى الانتخابات المصرية، مجلة الديموقراطية، العدد ٥٨، الأهرام، القاهرة.
٢٦. محمد السعيد إدريس (٢٠١١): مقدمات الثورة، فى: عمرو هاشم ربيع (محرر) ثورة ٢٥ يناير قراءة أولية ورؤية مستقبلية، ط١، الأهرام، القاهرة.
٢٧. محمد سيد أحمد اليمنى (٢٠٠٥): الخطاب السياسى للطبقة الوسطى المصرية "دراسة تحليلية لأفكار بعض رموز الطبقة الوسطى"، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة المنيا.
٢٨. محمد عبد الحميد محمود (١٩٩٦): أثر التحولات الاجتماعية على الطبقة الوسطى بالمدينة المصرية خلال الفترة من (١٩٧٠ - ١٩٩٠) رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة القاهرة.
٢٩. محمد عبد المنعم شلبى (٢٠٠٢): المواقع الوسطى اتجاهات التغير بين التفكيك والتهميش والإدماج، فى: عبد الباسط عبد المعطى (باحث رئيسى ومحرر) الطبقات الاجتماعية ومستقبل مصر "اتجاهات التغير والتفاعلات ١٩٧٥ – ٢٠٢٠" ، ط١، منتدى العالم الثالث، دار ميرت القاهرة.
٣٠. محمود عودة (١٩٧٢): القرية المصرية بين التاريخ وعلم الاجتماع، مكتبة سعيد رأفت، القاهرة.
٣١. مصطفى مرتضى (٢٠٠٣): تحولات الطبقة الوسطى فى المجتمع المصرى "رؤية سوسيولوجية"، حوليات آداب عين شمس، المجلد ٣١، كلية الآداب، جامعة عين شمس.
٣٢. ـــــــــــــــ (٢٠١٠): تأثيرات العولمة فى بنية الطبقة الوسطى وتحولاتها، حوليات آداب عين شمس، المجلد ٣٨، كلية الآداب، جامعة عين شمس.
٣٣. مروة نظير (٢٠١٤): من الاحتجاج إلى الثورة "قراءة سياسية لواقع الاحتجاج الاجتماعى فى نصف قرن"، فى: خرائط الاحتجاج الاجتماعي فى مصر – بحث فى مقدمات الثورة، السيد يس (إشراف عام)، على ليلة (مشرفًا ومحررًا)، ليلى عبد الجواد (باحث رئيسى)، المرصد الاجتماعى، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.
٣٤. مؤمن كمال الشافعى (١٩٩٦): الدولة والطبقة الوسطى فى مصر "تحليل بنائى تاريخى لدور الدولة فى دعم الطبقة الوسطى وتنميتها فى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية"، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة عين شمس.
٣٥. ـــــــــــــــ (٢٠٠١): الدولة والطبقة الوسطى فى مصر"تحليل سوسيولوجى لدور الدولة فى إدارة الصراع الاجتماعى"، دار قباء، القاهرة.

٣٦. نللى حنا (٢٠٠٣): ثقافة الطبقة الوسطى فى مصر العثمانية (ق ١٦م – ق ١٨م)، ترجمة: رءوف عباس، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.
٣٧. وفاء أبو الوفا حسن (٢٠١٠): آليات تكيف الطبقة الوسطى الحضرية مع نتائج التحولات الاقتصادية والاجتماعية فى الفترة من ١٩٧٠ - ٢٠٠٠ "دراسة ميدانية"، كلية الآداب جامعة عين شمس.

38.Frank N. Magill (1995) :"International Encyclopedia Of Sociology", London, Chicaco, Vol 1.

39.Gordon Marshal (1998):"Oxford, Adictionary Of Sociology", New York, Press.

40. John Scott (1996): Class Critical Concepts, London And New York, Routledge, Volume Iv.

40. Reid, Donald (2002): Cairo University and the Making of Modern Egypt. Buffalo. New York,University of Toronto Press.